



كتاب دورى رقم (١٦٠) لسنة ٢٠٢١

تنفيذاً لقرار السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٠٢) لسنة ٢٠٢١ ومنشور وزير المالية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١ والتزاماً بأحكام المادة رقم (٤٤) من اللائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزارة المالية رقم (٢٨٦) لسنة ٢٠٢١ وفى ضوء الإجراءات التي توافقت عليها اللجنة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢١ والصادرة بقرار السيد الدكتور نائب وزير المالية للخزانة العامة لتحقيق التكامل بين منظومة الدفع و التحصيل الإلكتروني GPS ومنظومة الفاتورة الإلكترونية E_ invoice فإنه يجب على جهات الجهاز الإداري بالدولة الالتزام بما يلي :-

أولاً: التزام الجهات الواردة بالمادة الأولى من قرار (١٦٠٢) لسنة ٢٠٢١ بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية في موعد أقصاه ٢٠٢١/١٠/١.
" تلتزم وحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وشركات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام، والشركات القابضة والشركات التابعة لها، والشركات التي تساهم الدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في رأسمالها بنسبة تتجاوز (٥٠%) التي تباع سلعاً أو خدمات بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية التي تم انشاؤها بمصلحة الضرائب المصرية، وذلك في موعد أقصاه ٢٠٢١/١٠/١."

ثانياً: يحظر على الجهات الواردة بالمادة الثانية من قرار ١٦٠٢ لسنة ٢٠٢١ بدء من ٢٠٢١/١٠/١ التعاقد مع أي من الموردين أو المقاولين أو مقدمي الخدمات أياً كان نوعها، إلا إذا كان المتعاقد مسجلاً في منظومة الفاتورة الإلكترونية.
" يحظر على وحدات الجهاز الإداري للدولة، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وشركات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام، والشركات القابضة والشركات التابعة لها، والشركات التي تساهم الدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في رأسمالها بنسبة تتجاوز (٥٠%) بدءاً من ٢٠٢١/١٠/١ التعاقد مع أي من الموردين أو المقاولين أو مقدمي الخدمات أياً كان نوعها، إلا إذا كان المتعاقد مسجلاً في منظومة الفاتورة الإلكترونية المنشأة بمصلحة الضرائب المصرية."

ثالثاً: وإعمالاً للقرارات سالفة الذكر ولحين تحديد وزير المالية للقواعد والضوابط اللازمة لتحقيق التكامل والربط بين منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية ومنظومة الفاتورة الإلكترونية وفي ضوء المادة رقم (٤٤) من اللائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزارة المالية رقم (٢٨٦) لسنة ٢٠٢١ بعد العرض على رئيس مجلس الوزراء لتحديد تاريخ بدء تطبيق الحظر المنصوص عليه وفق أحكام هذه المادة فإنه يجب التأكيد على:-

- أ- بدء من ٢٠٢١/١٠/١ يحظر على الجهات الواردة بالمادة الثانية من قرار ١٦٠٢ لسنة ٢٠٢١ التعاقد مع أي من الموردين أو المقاولين أو مقدمي الخدمات أي كان نوعها، إلا إذا كان المتعاقد مسجلاً في منظومة الفاتورة الإلكترونية. علماً بأنه لن يتم إصدار أوامر دفع إلكترونية ناتجة عن تعاقدات تمت بالمخالفة لذلك وتحمل الجهة المخالفة تبعات ذلك حال المخالفة.
- ب- استمرار إصدار أوامر الدفع الإلكترونية للمتعاقدين مع الجهات قبل ٢٠٢١/١٠/١ وذلك لحين صدور قرار وزير المالية بعد العرض على رئيس مجلس الوزراء لتحديد تاريخ بدء تطبيق الحظر المادة رقم (٤٤) من اللائحة التنفيذية.

رابعاً: أليات تحقق جهات الجهاز الإداري للدولة (إدارة التعاقدات و المخازن والوحدات الحسابية والمسئولين الماليين بها) من أن الموردين أو المقاولين أو مقدمي الخدمات المتعاقد معهم مسجلين في منظومة الفاتورة الإلكترونية .

لحين تحديد وزير المالية للقواعد والضوابط اللازمة لتحقيق التكامل والربط بين منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية ومنظومة الفاتورة الإلكترونية وانتهاء اللجنة المشار اليه بعالية من إنفاذ الآلية الممكنة فقد وجهت وزارة المالية الهيئات التابعة المختصة بإصدار تعليماتها بتنفيذ القرار ١٦٠٢ لسنة ٢٠٢١ ومنشور ٢٣ لسنة ٢٠٢١ من خلال

- (١) إصدار هيئة الخدمات الحكومية كتاب رقم (٢١)
- (٢) لسنة ٢٠٢١ موجه للجهات بعدم التعاقد بدء من ٢٠٢١/١٠/١ مع غير المسجلين بمنظومة الفاتورة الإلكترونية .
- (٣) توجيه مصلحة الضرائب المصرية تعليمات للمأموريات التابعة لها لإصدار شهادات للمولين حين طلبها تفيد بتسجيل الممولين بمنظومة الفاتورة الإلكترونية



رئيس قطاع الحسابات والمديرية المالية

وقد حددت ان يتم التحقق من التسجيل بمنظومة الفاتورة الالكترونية للمتعاقدين بدء من ٢٠٢١/١٠/١ وفقاً للإجراءات التالية:

٤) المتابعة اليومية لمنظومة الايميل الحكومي (comm.mof.gov.eg) بالوحدات الحسابية بشأن الملف المرسل بشكل محدث يومياً عليه من وزارة المالية بصيغتي (PDF, EXCEL) والخاص ببيانات المسجلين على منظومة الفاتورة الالكترونية من خلال مدخل بيانات الدفع الإلكتروني لحفظ الملف سواء بشكل إلكتروني او مطبوع.

٥) تسليم الملف بالبند أعلاه يومياً سواء بشكل مطبوع او إلكتروني من المسنول عن الايميل الحكومي الى كل من (إدارة التعاقدات وإدارة المخازن ومراجعي الحسابات بالوحدات الحسابية والمسؤولين الماليين بالجهة) ويحتوي الملف على البيانات التالية

Creation_date	namesecondarylang	nameprimarylang	registration number
تاريخ الانشاء	الاسم الاحتياطي للمسجل	الاسم الأساسي للمسجل	رقم التسجيل

٦) على المسؤولين الماليين بالجهات التنويه على الإدارة المعنية بإعداد استمارات المشتريات والمستخلصات والخدمات ضرورة ارفاق شهادة مصلحة الضرائب المصرية والتي تفيد بتسجيل مستحق الاستمارة بمنظومة الفاتورة الالكترونية، حيث صدرت تعليمات مصلحة الضرائب الى المأموريات الضريبية بإتاحة حصول الممول الضريبي المسجل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية على شهادة من المأمورية تفيد تسجيله بالمنظومة.

(وفقاً للنموذج المرفق)

٧) على السادة مراجعي الحسابات بالوحدة الحسابية للتحقق من ان المستحقين للاستمارات الواردة الى الوحدة الحسابية من الإدارات المختصة والمسؤولين عن مراجعاتها بشأن اعمال التوريدات والمقاولات وموردي الخدمات مسجلين بمنظومة الفاتورة الالكترونية من خلال مطابقة رقم التسجيل الضريبي المدون بكل من (صورة شهادة مسجل منظومة الفاتورة الإلكترونية المرفقة باستمارة الصرف مع الفاتورة المرفقة بالمستند مع البيان المستخرج من منظومة الايميل الحكومي) على ان يوقع المراجع على الاستمارة بما يفيد التحقق من تسجيل



رئيس قطاع الحسابات والمديرية المالية
مستحق الاستمارة بمنظومة الفاتورة الالكترونية من خلال المطابقة بالأدوات
المتاحة له.

٨) على السادة مدخل بيانات الدفع الإلكتروني عند تحرير امر الدفع التحقق من
أن رقم التسجيل الضريبي للاستمارة المحرر عنها امر الدفع مسجل بالملف
المستخرج من منظومة الايميل الحكومي والتوقيع بجوار رقم امر الدفع على
الاستمارة بما يفيد ذلك.

٩) على السادة أصحاب التوقيع الثانى والأول التحقق من توقيع مراجع
الحسابات ومدخل بيانات الدفع الإلكتروني بما يفيد التحقق من ان الموردين او
المقاولين او مؤدى الخدمات صاحب الاستمارة المحرر عنها امر الدفع مسجل
بمنظومة الفاتورة الالكترونية.

خامساً: على جهات الجهاز الاداري بالدولة حث المتعاقدين معها لتوفير أوضاعهم
من خلال التسجيل بمنظومة الفاتورة الالكترونية تجنباً لتوقف مستحقاتهم حال عدم
التسجيل وسريان الحظر المشار اليه على عقودهم.

على جميع الجهات المخاطبة بقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠٢
لسنة ٢٠٢١ ومنشور وزير المالية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١ الالتزام بأحكام هذا الكتاب
وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهاز الإداري بالدولة ووحدات الإدارة المحلية
بالمحافظات والهيئات العامة الخدمية والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين
الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات ومديري ووكلاء الحسابات
ومفتشى الهيئة العامة للخدمات الحكومية ومفتشى مصلحة الضرائب المصرية
ضرورة مراعاة ما تقدم بكل دقة.

رئيس قطاع

الحسابات والمديرية المالية

طارق بسيوني محمد
محاسب / طارق بسيوني محمد

توقيع

تصديقاً في: ٢٠٢١ / ٩ /



مشروعات تطوير مصلحة الضرائب المصرية
مشروع الفاتورة الإلكترونية eInvoice



وزارة المالية

مصلحة الضرائب المصرية

شهادة تسجيل

بمنظومة الفاتورة الإلكترونية

بأن من يلمه الأمر لتسريه أن نقيد ميلاكم بأن العمل المنطوق يتجلى:

1	مأمورية	
2	اسم شركة	
3	رقم التسجيل	

تحيط بمتكلم علما بأن الشركة مجة على منظومة الفاتورة الإلكترونية اعتبارا من تاريخ 2021 / 1

تدبت هذه الشهادة بناء على طلب المعلن .

يعتد

خاتم المعلن